الأمم المتحدة

S/2000/686

مجلس الأمن

Distr.: General
13 July 2000

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يسرني أن أرفق لكم القرار الصادر عن المؤتمر السابع والعشرين لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في كوالالمبور بماليزيا خلال الفترة من ٢٧-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في إطار البند المعنون ''الآثار المترتبة على العدوان العراقي على دولة الكويت وضرورة تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة''.

إن هذا القرار الصادر عن اجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي هو أبلغ رد ودليل على زيف الادعاءات والمغالطات العراقية التي تضمنتها الرسائل العراقية الصادرة بالوثائق الرسمية S/2000/502، S/2000/572 والتي اتهمت فيها الكويت بالإضرار بمصداقية منظمة المؤتمر الإسلامي وادعت زورا وبهتانا بأن مذكرة الموقف الصادرة عن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إزاء قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين ليست لها صفة رسمية أو قانونية.

إن المُطلع على القرار المرفق لكم والصادر عن آخر اجتماع وزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ليتأكد أنه ينسجم ويتفق مع كل ما جاء في مذكرة الموقف الذي تلتزم به منظمة المؤتمر الإسلامي الصادرة في الوثيقة S/2000/478. كما أن هذا القرار يعيد تأكيد القرارات السابقة للمنظمة ويجدد التزام الأعضاء بضرورة إيجاد حل لهذه القضية الإنسانية.

وفي هذا السياق، نؤكد بأنه حري بالحكومة العراقية الالتزام بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا سيما ما يتعلق منها بقضية الأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الثالثة واستئناف مشاركتها في اجتماعات اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية المنبثقة عنها، والتعاون مع المنسق رفيع المستوى السفير يولي فورنتسوف تنفيذا للفقرتين ١٣ و ١٤ من القرار ١٢٨٤، وذلك في سبيل إنهاء هذه المأساة الإنسانية التي طال

170700 140700 00-53424 (A)
0053424

أمدها، بدلا من ترديد الاتهامات والادعاءات الباطلة في محاولة يائسة للتنصل من مسؤولياتها القانونية والسياسية والإنسانية تجاه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن كل تلك المطالب كانت ولا تزال تدعم ويتم تأكيدها بشكل واضح من قِبل منظمة المؤتمر الإسلامي في سائر اجتماعاتها، سواء في مؤتمرات القمة أو المؤتمرات الوزارية، الأمر الذي يؤكد أن العالم كله يجمع ومن خلالها منظماتها السياسية على مسؤولية الحكومة العراقية في تنفيذ كل تلك الالتزامات.

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقاتها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) محمد عبد الله أبو الحسن
المندوب الدائم

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ الموجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

القرار رقم ٢٧/١٦
بشأن
الآثار المترتبة على العدوان العراقي على دولة الكويت وضرورة تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة

إن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته السابعة والعشرين(دورة الإسلام والعولمة) المنعقدة في كوالالمبور بماليزيا خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ ربيع الأول ١٤٢١هـ، الموافق ٢٧-٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

بعد الاطلاع على التقرير الذي قدمه الأمين العام حول الآثار المترتبة على العدوان العراقي على دولة الكويت وضرورة تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (الوثيقة رقم ICFM/27-2000/PIL/D.6)،

وإذ يأخذ في الاعتبار مبادئ وأهداف ميثاق المنظمة التي تدعو إلى تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء،

وإذ يأخذ علما بالمستجدات المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت،

وحرصا منه على المصالح الأساسية للأمة الإسلامية والتضامن الإسلامي،

١ - **يطالب** العراق بمواصلة الجهود لاستكمال تنفيذ التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تحقيقا للأمن والسلم والاستقرار بالمنطقة؛

٢ - **يرحب** بقرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) الذي يدعو، وبين أمور أخرى، حكومة العراق إلى استئناف التعاون التام والجاد مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الثلاثية في جنيف التي أنشئت تحت رعايتها وإشرافها في إطار تنفيذ التزاماته بموجب الفقرات (١٣-ب) و (١٤-ب) من القرار ١٢٨٤ ويعيد تأكيد الالتزام بالفقرات (٢-ج) و (٣-ج) من القرار رقم ٦٨٦ (١٩٩١) و (٣٠) من القرار رقم ٦٨٧ (١٩٩١) المتعلقة بإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين من العسكريين والمدنيين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الثالثة وإعادة الممتلكات الكويتية التي سبق وأن استولى عليها العراق؛

٣ - **يرحب** بقيام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين السيد يولي فورنتسوف، كمنسق رفيع المستوى لمتابعة قضيتَي الإفراج عن الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم من

الدول الثالثة وإعادة الممتلكات الكويتية التي سبق وأن استولى عليها العراق وذلك تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) (الفقرة ١٤-ب)، ويؤكد على أهمية تقريره الذي قدمه إلى مجلس الأمن، ويرحب ببيان مجلس الأمن حول هذا التقرير؛

٤ - **يؤكد** أن العراق بقبوله للقرار ٦٨٦ (١٩٩١) والقرار ٦٨٧ (١٩٩١) يعتبر مسؤولا عن تنفيذ الفقرة (٢-ب) من القرار ٦٨٦ والفقرة (١٦) من القرار ٦٨٧ اللتين تتعلقان بمسؤولية العراق بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة عن تعويض أي خسارة مباشرة أو ضرر مباشر، بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة، واستنفاد الموارد الطبيعية أو أي ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركائها؛

٥ - **يؤكد** على قرار مجلس الأمن رقم ٩٤٩ الذي يطالب العراق بأن لا يستخدم مرة أخرى قواته العسكرية أو أية قوات أخرى بشكل عدواني أو استفزازي لتهديد جيرانه أو عمليات الأمم المتحدة في العراق؛

٦ - **يرحب** بالبيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى لمجلس تعاون دول الخليج في دورته العشرين المنعقدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ في الرياض والذي كرر دعوته إلى حكومة العراق لإظهار رغبة حقيقية في التعاون للإفراج عن جميع الأسرى والمرتهنين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة والكشف عن مصيرهم، كما طلب إلى العراق أيضا أن يثبت نواياه السلمية تجاه الدول المجاورة؛

٧ - **يرحب** بالجزء (أ) من قرار مجلس الأمن رقم ١٢٨٤ والذي يقرر إنشاء لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش التي تحل محل اللجنة الخاصة التي أنشئت بموجب الفقرة ٩ (ب) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). ويدعو العراق معاودة التعاون مع مجلس الأمن بهذا الشأن. كما يرحب بتعيين رئيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش السيد/ هانز بليكس، ويدعو العراق للتعاون الجاد معه؛

٨ - **يؤكد** احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، ويعرب عن تعاطفه مع الشعب العراقي في محنته، كما يرحب في هذا المجال بالقسم (ج) من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ المتعلق بالمبادرات الإنسانية وذلك لتلبية الاحتياجات الإنسانية وتخفيف المعاناة عن الشعب العراقي، داعيا حكومة العراق إلى التعاون التام مع القرار؛

٩ - **يشدد** على ضرورة احترام العراق لأمن الكويت وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، ويؤكد على حتمية قيام العراق بالاعتراف الصريح والواضح بأن غزو دولة الكويت واحتلالها هو خرق للمواثيق والشرعية العربية والإسلامية والدولية وانتهاك لميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي

وميثاق الأمم المتحدة. كما يجدد دعوته للعراق لاتخاذ الخطوات الضرورية الكفيلة بإثبات نواياه السلمية تجاه دولة الكويت والدول المجاورة قولا وعملا بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة؛

١٠ - **يطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.